

**يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 16 يناير 2019**

## مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

### تباطؤ نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي في ديسمبر

دبي، 16 يناير، 2019:

تراجع نمو القطاع الخاص غير النفطي في دبي في شهر ديسمبر. وبالرغم من استمرار زيادة النشاط الإجمالي بوتيرة قوية بشكل عام، فقد كان معدل زيادة الأعمال الجديدة هو ثاني أضعف معدل في أكثر من عامين وظل معدل التوظيف كما هو بشكل كبير. ظلت الضغوط التضخمية ضعيفة في ظل ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل متواضع، وواصلت الشركات تخفيض أسعارها.

تراجع مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 55.3 نقطة في شهر نوفمبر إلى 53.7 نقطة في شهر ديسمبر. وكانت هذه ثاني أبطأ قراءة في أكثر من عامين وكانت أقل من المتوسط التاريخي (منذ 2010) الذي كان 55.2 نقطة، ما يشير إلى هدوء نسبي في نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط. علاوة على ذلك، كان متوسط الربع الرابع من عام 2018 (53.8 نقطة) هو الأدنى منذ الربع الأول في 2016.

سجلت القطاعات الرئيسية الثلاثة جميعها - الإنشاءات والجملة والتجزئة والسفر والسياحة - تحسُّناً أبطأ في الأوضاع التجارية في شهر ديسمبر. واصل قطاع السفر والسياحة تسجيل أضعف نمو إجمالي (52.0 نقطة)، يليه قطاع الإنشاءات (53.7 نقطة) ثم قطاع الجملة والتجزئة (54.2 نقطة).

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغيير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت **خديجة حق**، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"انخفض مؤشر مراقبة حركة اقتصاد دبي إلى 53.7 نقطة في شهر ديسمبر، بعد أن سجل 55.3 نقطة خلال الشهر الماضي. حيث انخفضت المؤشرات الثلاث التي جرى مراقبتها بشكل طفيف في شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر فقد انخفض مؤشر قطاع الإنشاءات على وجه الخصوص من 57.5 نقطة والتي كانت تُمثل نسبة قوية الشهر الماضي إلى 53.7 نقطة حتى طباعة هذا التقرير. وظل مؤشر قطاع السفر والسياحة الأدنى أداءً حيث إنخفض من 52.8 نقطة إلى 52.0 نقطة مقارنة بقطاع الجملة والتجزئة الذي أصبح 54.2 نقطة.

"لا تزال نتيجة المسح الخاص بدبي تتوسع بشكل راسخ حيث يرى أكثر من ربع الشركات المشاركة وجود نشاط أكبر فيما ترى ثلث الشركات وجود قرارات جديدة ستسفر عن نتائج إيجابية. فيما رأى معظم الشركات المشاركة أن الظروف ستتحسن في المستقبل بينما توقع 5.3% منهم حدوث تدهور في خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

كان هامش "الضغط على الشركات" أقل من مثيله في شهر نوفمبر حيث ارتفعت تكلفة الإنتاج بأقل وتيرة منذ شهر أغسطس حيث تباطى خصم السعر كذلك. أفادت 6.4% فقط من الشركات خصومات على الأسعار مقارنة بـ 16.9% خلال الشهر الماضي. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أعداد العاملين كما هي حيث أفادت أقل من 1% من الشركات زيادة عدد العاملين بها.

يصل مؤشر شهر ديسمبر إلى متوسط عام 2018 حيث كانت قراءته 55.0 نقطة - وهو ما يقل بشكل طفيف عن متوسط عام 2017 وهو 56.0 نقطة إلا أنه على كل الأحوال أفضل من عامي 2015 و2016. تقدر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 2.8% عن النسبة المسجلة في العام الماضي."

## النتائج الأساسية

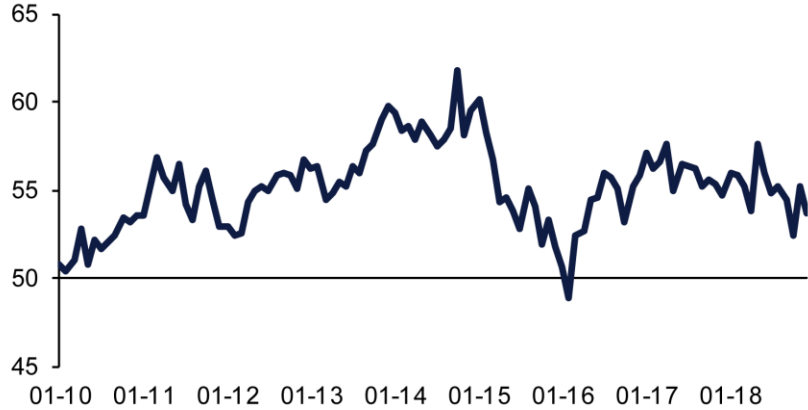
- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد في دبي يُنهى في ديسمبر ربع السنة الأبطأ نمواً منذ الربع الأول في 2016
- القطاعات الرئيسية الثلاثة جميعها تسجل توسعات أبطأ في ديسمبر
- ضعف الضغوط التضخمية في نهاية 2018

## النشاط التجاري والتوظيف

ازداد حجم إجمالي الإنتاج بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي للشهر الرابع والثلاثين على التوالي في شهر ديسمبر. وتراجع معدل النمو منذ شهر نوفمبر إلى ثالث أضعف مستوى في 2018، لكنه جاء متسقا بشكل عام مع المتوسط التاريخي للدراسة (منذ 2010). استمر قطاع الإنشاءات في تسجيل أكثر معدلات التوسع حدة.

وأشارت بيانات شهر ديسمبر إلى تحسن الإنتاجية في دبي، حيث إنه بالرغم من زيادة الإنتاج بشكل قوي، فإن معدل التوظيف لم يتغير. ويأتي هذا بعد زيادة طفيفة في مستويات التوظيف خلال شهر نوفمبر وتراجعها في كل من شهري سبتمبر وأكتوبر. علاوة على ذلك، شهد عدد الوظائف انكماشاً الشهر الماضي في قطاعي الإنشاءات والسفر والسياحة.

## مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

## الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

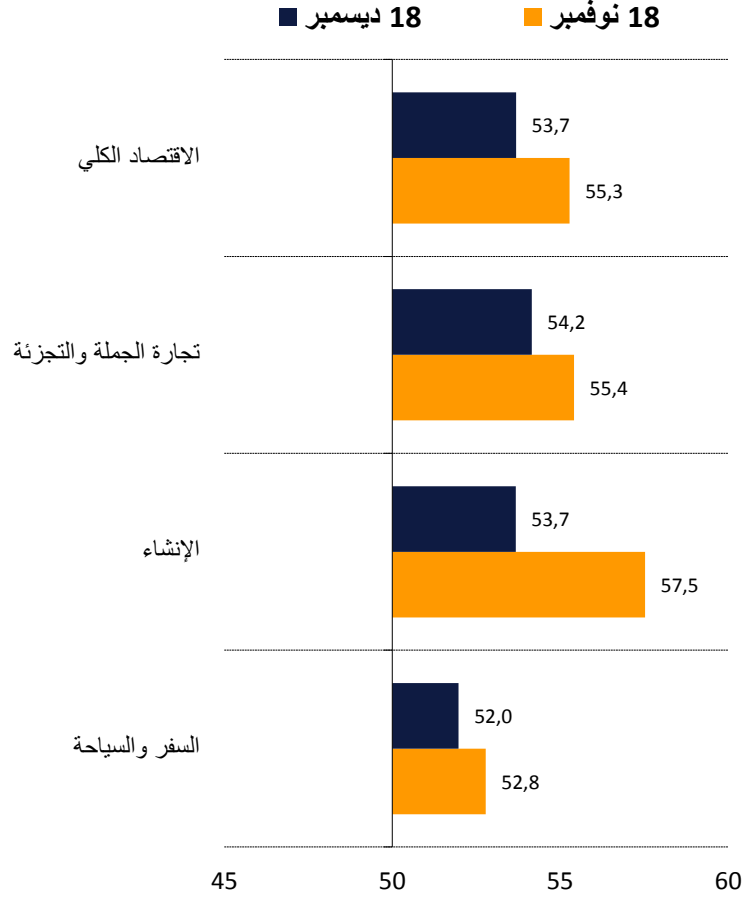
استمرت زيادة تدفقات الأعمال الجديدة في شهر ديسمبر، ولكن بوتيرة أبطأ. وباستثناء شهر أكتوبر، كان النمو هو الأضعف منذ شهر أكتوبر 2016. تباطأت معدلات التوسع في القطاعات الرئيسية الثلاثة جميعها، وتحديدًا في قطاع الإنشاءات. في الوقت ذاته انخفضت توقعات النشاط التجاري في الـ 12 شهرًا المقبلة إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر في ديسمبر لكنها ظلت قوية نسبيًا.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ارتفع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط بشكل متواضع فقط في شهر ديسمبر، وسجل معدل التضخم أدنى مستوياته في أربعة أشهر وكان أقل من متوسط السلسلة على المدى البعيد. أما على مستوى القطاع، فقد جاءت الزيادة القوية نسبيًا في قطاع السفر والسياحة مباينة لتراجع تكاليف مستلزمات الإنتاج في قطاع الجملة والتجزئة.

ورغم ارتفاع التكاليف بعدل ضعيف بشكل عام، فقد خفضت شركات القطاع الخاص أسعار سلعها وخدماتها للشهر الثامن على التوالي في شهر ديسمبر. ولكن معدل التخفيضات تباطأ مقارنة بشهر نوفمبر.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع  
يُبيِّن مُعدَّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 11 فبراير 2019 الساعة 08:15 ص  
(بتوقيت دبي)

## للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني  
أصداء بيرسون - مارستيلر  
هاتف: +971-4-4507600  
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان  
نائب رئيس أول  
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة  
بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937  
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركة  
Markit  
هاتف: +44 207 260 2234  
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

## ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض تقرير المؤشر الاقتصادي لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

## نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود"

#TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)

## نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تتول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.